واقـع الاستـثمـار الصـناعـي وأثــره فـي توفـير فـرص العمل فـي العراق

The Reality of Industrial Investment and its Impact on Providing Job Opportunities in Iraq

م.د. زينب عبد الحسين سلمان

جامعة بغداد ـ المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية

Preparation

D.T. Zainab Abdul Hussein Salman

Baghdad University – National Center for Population and Dmographic Studies

المـستخـلـص

يعد الاستثمار في قطاع الصناعة من المواضيع المهمة،لاسيما في العراق. إذ أن العراق يمتلك العديد من الإمكانات الاقتصادية التي تجعله منطقة جذب للاستثمار، وأهم هذه الإمكانات هي مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي، وفي الوقت ذاته فأن العراق سيحقق العديد من المنافع في حال أتاحة الفرصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب أو فتح التعاون في هذا المجال مع دول الجوار وأهم هذه المنافع هو توفير فرص العمل وصناعة المنتجات المحلية لسد حاجة السكان الذي يتزايد بشكل متسارع ،لذا فقد سعى العراق الى وضع العديد من القرارات والتسهيلات التي تعد عامل جذب وتحفير للاستثمار الصناعي وأمكانيته في تحقيق هدفه لتوفير فرص العمل للفئة العمرية المنتجة في المجتمع العراقي. من خلال وضع الخطط مسبقاً ودراسة حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار وقد أسهم القطاع الصناعي العام في العراق بتوفير العديد من فرص العمل بشكل أكبر من القطاع الخاص والمختلط ، ومنذ عام 2006 بدأ القطاع العام بتطبيق نظاماً جديد في تحديد الراتب وفق التحصيل الدراسي وسنوات الخدمة الوظيفية ويضيف مخصصات تتعلق بالتحصيل الدراسي ونوع المهنة ودرجة الخطورة، وقد تم الإشارة في التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 الى تشجيع المستثمرين الأجانب بالمشاركة مع العراقيين من خلال توفير العديد من التسهيلات المالية لهم وذلك

م.د. زينب عبد الحسين سلمان

من خلال التنسيق مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الأخرى على أن يراعي أنجاز المستثمر نسبة 25% من المشروع وتمنح قروض ميسرة مع مراعاة أستخدام أيدي عاملة عراقية وقد تم الإشارة الى أهم القوانين العراقية الداعمة للاستثمار الخاص والمختلط ، وهو قانون رقم (20) لعام 1998 الذي يهدف الى تشجيع الاستثمار الصناعي في القطاعين الخاص والمختلط وقد أشار القانون الى العديد من الضوابط والمعايير التي تُفرض بشأن منح أجازة أنشاء مشروع صناعي والذي يعد فرصة أستثمارية لان أتخاذ القرار لأنشاء مشروع صناعي جديد سيقود الى فتح العديد من الافاق في توفير العديد من فرص العمل. أذ أن عملية التصميم والبناء وتوفير المكائن والالآت الصناعية ونقل المواد الأولية وأنتاج السلع الصناعة وحتى مرحلة نقل المنتجات التامة الصنع الى مناطق الاستهلاك كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب يد عاملة حسب حاجتها ومنطقة تواجدها لذلك نستطيع القول أن الصناعة توفر فرص عمل متنوعة في مناطق تواجدها وحتى للمناطق القريبة لها.

Abstract

Investment in the industrial sector is important topics,Especially in Iraq.Iraq has many economic potentials that make an attraction for investment, the most important of these capabilities are energy sources represented by oil and natural gas, at the same time Iraq will achieve many benefits if it provides opportunities for local and foreign investors,or opening cooperation in this field with neighboring countries the most important of these benefits is providing job opportunities and manufacturing local products to meet the needs of the rapidly growing population,therefore Iraq has sought to establish many decisions and facilities that are considered a factor that attracts and stimulates industrial investment and its ability to achieve its goal of providing job opportunities for the productive age group in Iraqi society.by making plans in advance and studying the amount of economic resources available for investment.the public industrial sector in Iraq has contributed to providing many more job opportunities than the private and mixed sector,since 2006 the public sector has begun implementing a new system to determine salaries according to academic achievement and years of job service and adds allocations related to academic achievement type of

profession and degree of risk,It was mentioned in the second amendment to Investment Law No (13)of 2006 to encourage foreign investors to participate with Iraqis.by providing them with many financial facilities through coordination with the ministry of finance and other financial institutions, provided that the investor takes into account the completion of 25% of the project.soft loans are granted taking into account the use of Iraqi Labor reference was made to the most important Iraqi Laws supporting private and mixed investment which is Law no (20)of 1998 which aims to encourage industrial investment in the private and mixed sectors.the Law indicates many controls and standards that are imposed regarding granting a license to establish an industrial project wich is considered an investment opportunity.because making the decision to establish a new industrial project will lead to opening many horizons in providing many job opportunities as the process of design construction provision of industrial machines and machines transportation of raw materials production of industrial goods and even the stage of transporting finished products to areas of consumption each of these stages requires a labor force according to its need and the area of its presence.therefore we can say that the industry provides various job opportunities in the areas where it is located and even in the areas close to it.

واقع الاستثمار الصناعي وأثره في توفير فرص العمل في العراق

م.د. زينب عبد الحسين سلمان

المقدمة

يعد الاستثمار في قطاع الصناعة أحد أهم العوامل التي تسهم في تطور البلدان ونموها الاقتصادي ورفع مستوى الدخل من خلال توفير فرص العمل للعديد من فئات المجتمع،لاسيما الاستثمار الأجنبي لانه يسهم في تحقيق الانفتاح الاقتصادي والقدرة على التكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسة الخصخصة والتحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات إذ أن هذه الاستثمارات،لاسيما في القطاع الصناعي تسهم في رفع كفاءة الصناعة من خلال دورها في تطوير قدرات الافراد ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل عن طريق التدريب والتأهيل الذي يسهم في زيادة الخبرات في أدارة المشاريع الصناعية وأدخال برامج أنتاجية متنوعة قد لا تسطيع الاستثمارات المحلية توفيرها، فضلا عن دورها في أيجاد حالة من الترابط بين الاقتصاد العراقي بمشاريع الإنتاج الصناعي العالمية لذا فأن العراق توجد فيه العديد من العوامل التي تجعله أحد البلدان الجاذبة للاستثمارات في قطاع الصناعة بفعل قلة موارده المالية ونقص الخبرات وضعف قاعدة الصادرات وأنخفاض معدل الاستثمار المحلي لذا فأن هذه العوامل تجعل العراق يشجع الاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي ورفع معدل الإنتاج الصناعي عن طريق وضع آليات جديدة تعد محفزة وجاذبة للاستثمارات الصناعية داخل العراق وفي الوقت نفسه ينبغي في حال استقدام الاستثمارات الأجنبية الى العراق أشتراط أن تكون اليد العاملة عراقية فالعراق كما هو معروف يزخر باليد العاملة المتخصصة في كافة الصناعات لذا ينبغي على وزارة الصناعة العراقية تأسيس قاعدة بيانات وأحصاء عدد الايدي العاملة المتوفرة في كافة التخصصات التي تسهم في تنشيط القطاع الصناعي إذ إن الحكومة الحالية في العراق وضعت في أولوياتها النهوض بالقطاع الصناعي من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية العراقية في أسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل لذا ينبغي دعم قطاع الصناعة إذ إن العراق تتوفر لديه فرص عديدة للنهوض بواقع الصناعة سواء عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص أو جذب الاستثمارات الأجنبية مع فرض تشغيل اليد العاملة العراقية فيها وبذلك فأن تشغيل المشاريع الصناعية المحلية والمستثمرة سيضمن توفير العديد من فرص العمل .

- مشكلة البحث

هناك العديد من المشكلات التي يواجهها الاستثمار الصناعي في العراق سواء كان أستثمار محلي أو أجنبي، وتؤثر بشكل واضح في المستوى الاقتصادي العراقي وتمثلت هذه المشكلات بالاتي.

1ـ أن العراق أحادي الاقتصاد ويعتمد على واردات النفط وكما هو معروف أن الواردات التفطية تتأثر بأرتفاع وانخفاض الاسعار وبالاحداث السياسية والاقتصادية.

2ـــ الانفتاح الاقتصادي وارتفاع البطالة بفعل الاعتماد على المنتجات المستوردة أكثر من الإنتاج المحلي جعل الانفاق يوجه نحو المنتجات أكثر مما يوجه نحو الاستثمارات في الصناعة .

- فرضية البحث

1ـــ ضرورة وضع الخطط المدروسة من قبل وزارة الصناعة العراقية فيما يخص الاستثمار في قطاع الصناعة للمستثمرين وتقديم التسهيلات المطلوبة لتكون بمثابة عامل جذب للاستثمار في العراق.

2ـــ العمل على فرض القيود على الحدود العراقية وعدم السماح بالدخول العشوائي للمنتجات الى العراق ، فضلاً عن ذلك توضع المشاريع الاستثمارية التي يقودها مستثمرين أجانب ضمن شروط الاستثمار لغرض تشغيل ألايدي العاملة عراقية .

- أهداف البحث

1ـــ في مقدمة الأهداف المبتغاة من جذب الاستثمار هو تشغيل الايدي العاملة العراقية.

2ـــــ جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والتي من الممكن أن تسهم في تنمية أقتصاد العراق لاسيما قطاع الصناعة.

3ـــ السعي لعرض الكثير من المشاريع الصناعية في العراق للاستثمار وبفرص متنوعة سواء كانت فرصة (تأهيل، تطوير، مشاركة، أنشاء).

4ـ تقديم العديد من التسهيلات أمام المشاريع المستثمرة داخل العراق والسماح بتطوير العلاقات الدولية للعراق مع دول الجوار لغرض تحقيق المنفعة الاقتصادية المتبادلة.

5ـ تفعيل دور القطاع الصناعي الخاص في العراق،لانه له القدرة على توفير فرص العمل.

م.د. زينب عبد الحسين سلمان

- **حدود البحث**

1. البعد المكاني: دراسة محافظات العراق التي تتوفر فيها فرص أستثمار في قطاع الصناعة وفق خطة الاستثمار الصادرة من وزارة الصناعة العراقية لعام 2023 وكما في خريطة العراق (1)

2. البعد الزماني: دراسة عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي العراقي لعام 2023

الخريطة (1) المحافظات التي تتوفر فيها فرص أستثمارية في القطاع الصناعي وفق خطة 2023

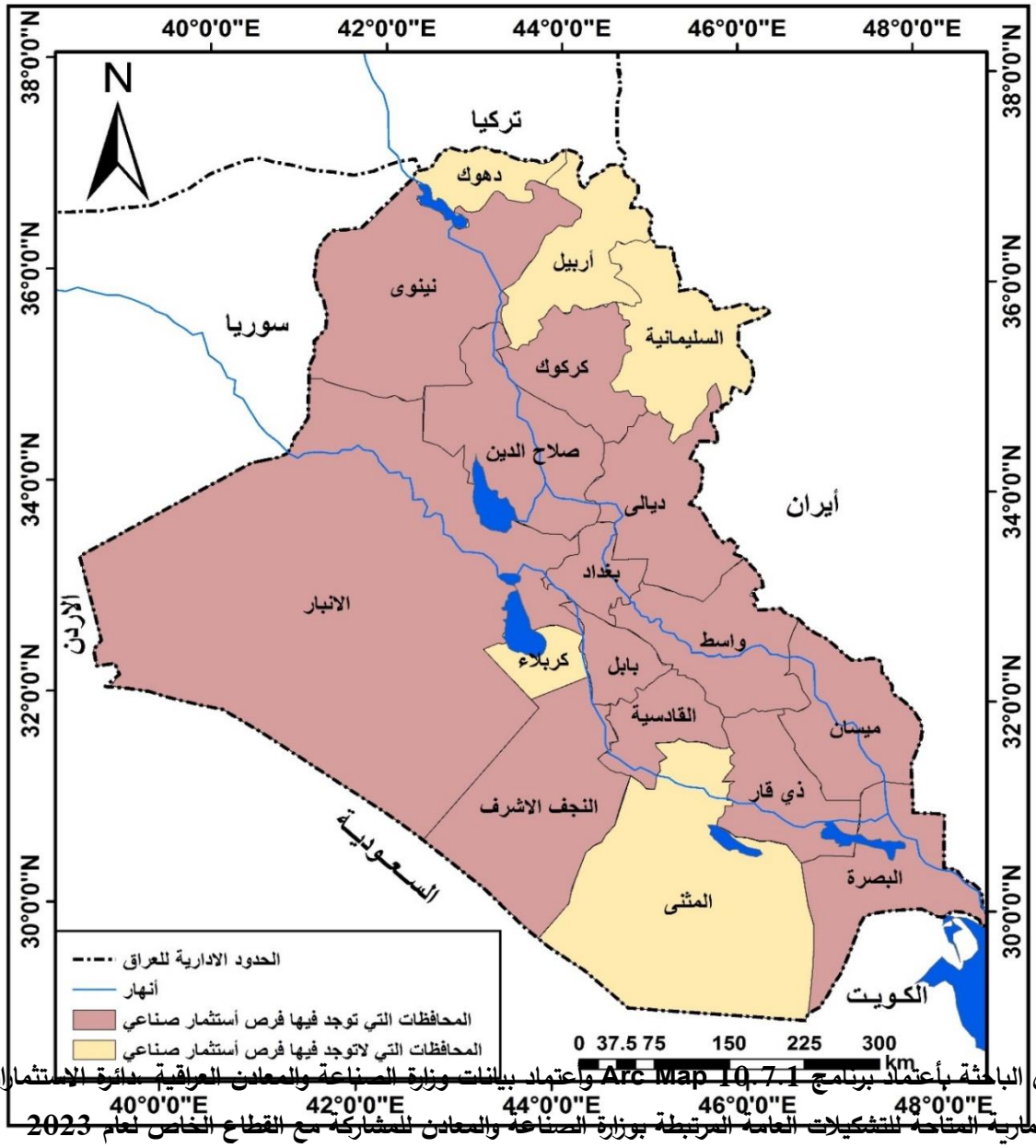

المصدر: عمل الباحثة بأعتماد برنامج Arc Map 10.7.1 وأعتماد بيانات وزارة الصناعة والمعادن العراقية ـ دائرة الاستثمارات ، الفرص الاستثمارية المتاحة للتشكيلات العامة المرتبطة بوزارة الصناعة والمعادن للمشاركة مع القطاع الخاص لعام 2023

1- مفهوم الاستثمار

قدم البنك الدولي مفهوم دقيق لواقع الاستثمار بشكل عام أذ تمثل المفهوم بأنه مجموعة العوامل المتوفرة في موقع جغرافي والتي تشكل فرص أستثمارية جاذبة للشركات العالمية وذلك للاستثمار في كافة القطاعات وفي صدد الظروف الراهنة للعراق فقد كان قطاع الصناعة هو أكثر القطاعات جذباً للاستثمار. [1] أذ تعلن وزارة الصناعة والمعادن العراقية، دائرة الاستثمار سنوياً عن خطتها في هذا المجال ويمكن توضيح ذلك في خطة عام 2023 والتي أشتملت على 132 فرصة أستثمارمتنوعة في قطاع الصناعة موزعة على الشركات الصناعة التابعة الى القطاع العام وكما موضح في الجدول (1) مما يسهم بتوفير العديد من فرص العمل للعديد من فئات المجتمع وبالتالي فأن هذا مؤشر أيجابي في أمكانية خفض معدل البطالة في العراق. [2] على الرغم من أمتلاك العراق العديد من المقومات والتي تمثل فرص أستثمارية مهمة ولكن ينبغي الإشارة الى أن مشكلة العراق ليس ضعف أقتصاده بل المشكلة الحقيقية تكمن في أدارة الاقتصاد العراقي والذي يواجه العديد من التحديات و تتمثل بالاتي. [3]

1- أرتفاع معدل النفقات الجارية قياساً بالنفقات الاستثمارية في العراق بسبب الخطأ في رسم السياسات الاقتصادية إذ يلاحظ أرتفاع النفقات الجارية في وقت الانتعاش الاقتصادي أما النفقات الاستثمارية فأنها تزداد في وقت الازمات الاقتصادية.

2- الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على المنتجات المستوردة .

3- الناتج المحلي الإجمالي الذي يواجه مشكلة الركود الاقتصادي التي تسببها تقلبات الاسعاروكما هو معروف أن العراق يعتمد على واردات النفط والتي تتأثر بالوضع الاقتصادي(الداخلي، الخارجي).

علماً أن هذه التحديات التي تم الإشارة أليها أعلاه من الممكن معالجتها من خلال وضع العديد من الخطط المستقبلية القابلة للتنفيذ والتي يمكن من خلالها توجيه الاعتماد على موارد أخرى يمكن من خلالها دعم الموازنة المالية بدل من الاعتماد على النفط فقط إذ أن العراق يمتلك العديد من الإمكانات الجغرافية التي يمكن أستثمارها وأعتمادها كمورد مالي ثانوي من خلال فتح الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية والعربية والمحلية للمشاركة مع القطاع العام وتنفيذ العديد من المشاريع لاسيما في قطاع الصناعة لان هذا القطاع يمكن من خلاله تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة إذ يستوعب العديد من شرائح المجتمع وذلك عن طريق أيجاد بيئة قانونية ملائمة توفر الحماية الكافية تتمثل

---

[1] وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسة السوق ، شعبة السوق والاسعار ،2019،ص4.

[2] وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، دائرة الاستثمارات.

[3] وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق ،2018،ص23.

بأصدار القوانين التي تهيأ فرصة دمج العراق في الاقتصاد العالمي وتعديل بعض القوانين الأخرى لاسيما تلك التي تتعلق بجذب الاستثمار. عموماً ينبغي الإشارة الى أن الاستثمار في قطاع الصناعة يستطيع تحقيق أهدافه في حال تخصيص رأس المال اللازم والتخطيط الجيد والإدارة الفاعلة للمشروع الصناعي فأن ذلك سيضمن تحقيق النجاح ليس في المرحلة الأنية فحسب بل ضمان تحقيق النجاح على المدى الطويل وتوفير العديد من فرص العمل لكل شرائح المجتمع.

ويتضح من الفرص الاستثمارية المتاحة من قبل وزارة الصناعة والمعادن العراقية أنها متنوعة وهذا يعني تنوع فرص العمل التي توفرها وتمثلت بفرص أنشاء معمل جديد كما هو الحال في الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية إذ تمثلت أحدى فرص الاستثمار بأنشاء معمل جديد لأنتاج الكلور والصودا الكاوية، وفرص تمثلت بأنشاء خطوط أنتاجية جديدة كما هو الحال في شركة ابن ماجد في محافظة البصرة إذ تمثلت أحدى فرص الاستثمار المتاحة فيها أنشاء خطوط أنتاجية لتصنيع المعدات النفطية ، وفي شركات صناعية أخرى توجد فرص تأهيل وتشغيل خطوط أنتاجية وفرص تمثلت بأنتاج منتجات جديدة ، وفرص أخرى تمثلت بأنشاء المدن الصناعية وقد منحت هذه الفرص في العديد من المحافظات،لاسيما (واسط ، ميسان ، نينوى) وكما موضح الجدول

وينبغي الإشارة الى أن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة لها دور كبير في توفير العديد من فرص العمل ولكن أنشاء مشاريع أستثمارية جديدة هي أكثر الفرص الاستثمارية تسهم في توفير فرص عمل متنوعة ولكافة طبقات المجتمع سواء أصحاب التخصصات العلمية أو الذين لايملكون تخصص علمي معين لان أنشاء معمل جديد يتطلب يد عاملة في البناء وفي نقل المكائن و المواد الأولية ويتطلب أيضاً يد عاملة متخصصة في قيادة وسائط النقل التابعة الى المعمل وفي الوقت ذاته يتطلب يد عاملة ذات تخصصات علمية لاسيما التخصصات الهندسية والمتخصصين في البرامج الالكترونية لأدارة الخطوط الإنتاجية وفي حال أتباع سياسة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص من الممكن تحقيق النجاح في مشاريع الاستثمار الصناعي وفي مقدمة نقاط النجاح هو القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل وأعادة بناء الاقتصاد العراقي لان القطاع العام مهما كان نسبة الأموال المخصصة له في الموازنة لايمكنه تحقيق قاعدة صناعية قوية ، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يواصل العراق الطرق التكنولوجية الحديثة في مجال الصناعة من خلال منح فرص أستثمارية لشركات أجنبية وتشغيل يد عاملة عراقية وحتى الصناعات العراقية القائمة من الممكن جعلها مواكبة للتكنولوجيا الحديثة عن طريق فتح خطوط أنتاجية حديثة يعتمد تشغيلها على التكنولوجيا الحديثة وهذا ما يجعل الكثير من الصناعات العراقية توفر فرص عمل عديدة وفي كافة الصناعات وهذا ما يسهم في تنشيط قطاع الصناعة العراقي.

م.د. زينب عبد الحسين سلمان

ت	أسم الشركة	نوع الاستثمار	عدد الفرص	الموقع الجغرافي
1	الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية	أنشاء- تأهيل ـ تشغيل ـ تطوير	5	البصرة/الدير- خور الزبير ميسان/المجر
2	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية	أنتاج ـ تأهيل	10	محافظة بغداد
3	شركة ديالى العامة	أنشاء ـ تصنيع	5	ديالى/بعقوبة
4	شركة الفارس العامة	أنشاء ـ تأهيل ـ تشغيل	3	بغداد /أبي غريب
5	الشركة العامة للحديد والصلب	أنشاء	4	البصرة /خور الزبير
6	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	تأهيل ـ تطوير ـ تشغيل	1	محافظة بغداد
7	هيئة المدن الصناعية /وفقاً لقانون هيئة المدن الصناعية	أنشاء المدن الصناعية	4	واسط ـ ميسان ـ نينوى
8	الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات	أنشاء ـ تأهيل ـ تشغيل	3	النجف الاشرف ـ الديوانية
9	الشركة العامة لكبريت المشراق	أنشاء	2	محافظة نينوى
10	شركة الزرواء العامة	أنتاج ـ أنشاء ـ تأهيل	21	محافظة بغداد
11	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	أنشاء	6	بابل ـ صلاح الدين ـ بغداد- الديوانية
12	الشركة العامة للزجاج والحراريات	أنشاء	11	الانبار/الرمادي
13	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	أنشاء	4	محافظة بغداد
14	الشركة العامة للسمنت العراقية	أنشاء	3	النجف الاشرف/ الكوفة
15	شركة ابن ماجد العامة	أنشاء	2	محافظة البصرة
16	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	أنشاء ـ تأهيل ـ تطوير- تشغيل	7	محافظة بغداد
17	الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود	تأهيل ـ أنشاء	9	النجف الاشرف ـ بابل

18	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	أنشاء ـ تأهيل ـ تطوير	2	نينوى ـ صلاح الدين
19	الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات	أنشاء	3	بابل / الحلة ـ الاسكندرية
20	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	تأهيل ـ صيانة	2	محافظة بغداد
21	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية	أنشاء	2	البصرة/أبي الخصيب
22	الشركة العامة للصناعات التعدينية	أنتاج	2	الانبار ـ البصرة (مصنع الثغر)
23	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	أنشاء ـ تأهيل ـ تشغيل ـ تطوير	7	الانبار ـ بغداد ـ بابل ـ صلاح الدين ـ نينوى
24	شركة أور العامة	أنشاء	4	محافظة ذي قار
25	الشركة العامة للفوسفات	أنشاء	1	محافظة الانبار/القائم
26	المشاريع المستقبلية للبتروكيماوية والاسمدة في العراق الى سنة 2035	أنشاء	9	البصرة ـ صلاح الدين كركوك ـ الانبار

جدول (1) فرص الاستثمار المتاحة من قبل وزارة الصناعة العراقية لعام 2003

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على : وزارة الصناعة والمعادن العراقية، دائرة الاستثمارات، الفرص الاستثمارية المتاحة لعام 2023

2-التواجد الصناعي والايدي العاملة

تعد العمالة أحد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية إذ تشكل عقبة أساسية أمام التطور الصناعي الذي تنشده الدول، لاسيما العراق ويتحدد أثر العمالة في الإنتاج الصناعي بعدد العاملين ومستوى كفائتهم إذ أن عدد العاملين يعتمد بشكل أساسي على حجم السكان أما مستوى كفائتهم فأنه يعتمد على درجة التدريب الفني للعاملين ومهاراتهم والبيئة الصناعية المتاحة،وتتأثر الوحدات الصناعية بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة ونوعية الايدي العاملة التي تحتاجها والتوزيع الجغرافي للايدي

العاملة. [4] وفي الوقت نفسه فأن التواجد الصناعي يعد أهم العوامل الاقتصادية التي تسهم في توفير فرص العمل وجذب السكان سواء للمقيمين في البلد ذاته أو الوافدين أليه ويمكن أن نستشهد بالعديد من الأمثلة على مستوى الدول الاوربية والعربية ففي أوربا منذ أن تطورت الصناعة وأنتشرت النطاقات الصناعية التي تسببت في نشوء العديد من المدن الصناعية أدى الى أرتفاع تركز السكان في هذه النطاقات نتيجة توفر العديد من فرص العمل في مختلف الصناعات إذ مثلت تلك النطاقات نقاط جذب سكاني مهمة بفعل توفر فرص العمل وخدمات التواجد السكاني من المياه والطرق ومراكز التعليم والمراكز الصحية أما في الدول العربية فقد أرتفع معدل الهجرة الى (دمشق ــ حلب) في سوريا بسبب توفر فرص العمل في العديد من المصانع بفعل نشوء وتطور الصناعة فيها منذ عام 1960 وكذلك الحال في العديد من مدن الخليج العربي إذ ارتفع معدل الكثافة السكانية فيها بفعل توفر فرص العمل الناجم عن نشوء الصناعة الاستخراجية لاسيما بعد أكتشاف وأستثمار النفط والغاز. [5]

وينبغي الإشارة هنا الى أن تطبيق نظرية أقطاب النمو التي تعود الى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيروكس والتي أشار فيها الى أختيار المواقع التي تتمتع بأمكانيات تجعلها مؤهلة للنمو الاقتصادي ويمكن أن يتم توجيه الاستثمارات الصناعية أليها إذ أن تطبيق نظرية أقطاب النمو يتطلب الاستثمار في صناعات كبرى كي تكون بمثابة الصناعة القائدة ومن ثم تتبعها أنشاء صناعات أخرى مكونة تجمع صناعي له القدرة على جذب عوامل قيام الصناعة وتحقيق الارتباطات الامامية والخلفية ومن أهم النتائج التي تترتب على تركز الصناعات في موقع معين هو تدفق الموارد وتوفير فرص العمل مما يسهم في رفع مستوى الدخل وبالتالي جذب السكان الى هذه المنطقة حيث أن السكان يمثل قوة شرائية للمنتجات الصناعية ويد عاملة في الوقت نفسه مما يسهم في بناء وتطوير البنى التحتية وتطوير العمران في المنطقة وينعكس أيضاً على نوعية الحياة الحضرية ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بشكل عام وأهم دول العالم التي أسهمت فيها الصناعة بتشغيل الايدي العاملة هي فرنسا التي تعد خامس قوة أقتصادية وصناعية في العالم حيث أن الصناعة فيها تستحوذ على ربع القوى العاملة وتساهم الصناعة بنصف قيمة الإنتاج الوطني لكن هذا التطور تكوّن وفق تخطيط منظم ومن أهم النقاط التي يتم أعتمادها في وضع الخطط وتوزيع الصناعة بين الأقاليم

---

[4] أزهر سعيد السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر،الطبعة الأولى، دار أبن الاثير للطباعة والنشر،جامعة الموصل،2008،ص116.

[5] قاسم الربداوي، المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، منشورات جامعة دمشق ،2013–2014،ص257 – ص258.

الفرنسية هو مستوى الدخل والعمالة وهذا ما أسهم في تطور القطاع الصناعي في فرنسا. [6] أن وفرة الايدي العاملة في المناطق الصناعية يعد من أهم عوامل قيام الصناعة ونجاحها وتطورها علماً أنه من الممكن هجرة الايدي العاملة من منطقة الى أخرى في حال إذا كانت الأجور مرتفعة ويمكن الإشارة الى تأثير القوى العاملة في الصناعة إذ أنها توثر من الناحية العددية والمهارة الفنية لذا فأن أختيار موقع الصناعة في مناطق تواجد القوى العاملة سيوفر على أصحاب الصناعات الانفاق على الإسكان والمياه والكهرباء وخدمات النقل. [7]

ولكن هناك العديد من الأخطاء التي ترافق عملية الاستثمار الصناعي لاسيما في العراق إذ ينبغي الإشارة الى أن الاستثمار في قطاع الصناعة لا يحقق نجاحه عدد المشاريع الصناعية المنجزة أو رأس المال المخصص لها بل هناك العديد من الجوانب التي ينبغي مراعاتها لضمان نجاح الاستثمار الصناعي وتحقيق أهدافه في توفير فرص العمل للفئة العمرية المنتجة في المجتمع وهي فئة الشباب وذلك من خلال وضع الخطط مسبقاً والتحقق من حجم الموارد الاقتصادية المتاحة.

علماً من الممكن معالجة الأخطاء الشائعة في الاستثمار الصناعي من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية وتقييم المشروع الصناعي لمعرفة الجدوى الاقتصادية من أنشاءه وأعداد نتيجة نهائية بخصوص نوع التكنولوجيا والخدمات الصناعية فضلاً عن دراسة خطة التسويق وأمكانية وضع حلول مقترحة للمشكلات المحتملة في الإنتاج. [8] (الوطبان ، 2002، صفحة 108) وتشغيل الايدي العاملة فأن هذا الجانب يعد من أهم الجوانب التي تسهم في نجاح مشاريع الاستثمار الصناعي سواء كان هذا الاستثمار محلي أو أجنبي لاسيما توفير فرص العمل سيسهم في خفض هجرة الشباب ورفع معدل الدخل ورفع المستوى التكنولوجي من خلال نقل التكنولوجيا في حال تشغيل الايدي العاملة العراقية في مشاريع الاستثمار الأجنبية داخل العراق. ولايقتصر التأثير فقط لمشاريع الاستثمار فحسب بل أن التوزيع الأمثل للانشطة الصناعية يسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن في توزيع السكان لان أعتماد مبدأ التخطيط في توزيع المشاريع الصناعية يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق المساواة في توزيع الدخول، وتؤدي الصناعة أيضاً دور كبير في توسع العمران وتطور الاحياء السكنية لان أنشاء المشاريع الصناعية ضمن هذه المناطق يصاحبه أنشاء مجمعات سكنية تتوافر فيها الخدمات اللازمة من أجل توفير السكن الملائم للعاملين في المشاريع الصناعية لذا بفعل هذا التأثير الكبير لتواجد الصناعية ينبغي من وزارة الصناعة العراقية تشجيع الاستثمار وألزام الوزارات وشركات القطاع العام وغيرها من المؤسسات الحكومية بالتعاقد مع وزارة الصناعة في توفير

---

[6] صبحي أحمد الدليمي، جغرافية الصناعة من منظور معاصر،دار أمجد للنشر ، 2018، ص 106.

[7] ياسمين يسري خليل، الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية،المنهل للنشر ،2016،ص14.

[8] حسين عبد الله الوطبان ، معجم مصطلحات الصناعة والاعمال ، العبيكان للنشر ، 2002، ص108.

المستلزمات اللازمة مع ضرورة رفع مستوى جودة المنتجات العراقية والاستعانة بالخبرات الأجنبية من خلال أستقطاب الشركات الدولية لتطوير القاعدة الصناعية في العراق وتأهيل الكوادر البشرية التي تعمل في قطاع الصناعة وينبغي أيضاً السماح للشركات المحلية الاستثمار وفتح مشاريع مشتركة مع القطاع العام لان حجم الوحدات الصناعية التابعة الى القطاع الخاص تمثل 98.3% مقابل 1.5 % للقطاع العام و0.2% للقطاع المختلط ولكن أنتاج القطاع العام يصل الى90% من أجمالي الإنتاج الصناعي في العراق مما أدى الى تراجع القطاع الخاص بشكل كبير لذا ينبغي تطبيق خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لأعادة تأهيل وتشغيل الصناعات المتوقفة لذا يتطلب أتباع المركزية في توقيع المشاريع الصناعية في مناطق التركز العالي للسكان وذلك من أجل توفير فرص العمل .[9]

ولأهمية العلاقة بين الاستثمار الصناعي والتواجد السكاني ينبغي الإشارة أن أحد أنماط التوزيع الجغرافي للسكان هو مايطلق عليه قياس الكثافة الصناعية (Industrial density) ويتم حسابها من خلال قسمة عدد العاملين في القطاع الصناعي على مساحة الأرض المستثمرة صناعياً وهي كالاتي. [10]

$$\text{الكثافة الصناعية} = \frac{\text{عدد السكان العاملين بالصناعة}}{\text{مساحة الأرض المستثمرة صناعياً}} = \text{نسمة/م2}$$

وفي حال قياس الكثافة الصناعية ينبغي معرفة تركز السكان إذ أن التركز السكاني يكون بشكل تجمعات مختلفة الاحجام وتتخذ ثلاثة أتجاهات وهي. [11]

1ـ تجمعات سكانية مزدحمة ذات كثافة سكانية عالية وفي العراق يتركز السكان بشكل كثيف في العديد من المحافظات لاسيما محافظتي بغداد والبصرة لذا يمكن القول أن توجيه عملية الاستثمار الصناعي نحو هذه المحافظات سيحقق أهدافه ويوفر فرص عمل للايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة.

2ـ تجمعات سكانية متوسطة الكثافة أن أغلب محافظات العراق متوسطة الكثافة لاسيما واسط ، ديالى،ميسان، صلاح الدين ..... وغيرها.

3ـ سكان الأطراف ويعني به هم أولئك الذين يستوطنون المحافظات الحدودية وهي التي تقع قريبة الى الحدود العراقية يتضح ذلك في محافظة الانبار والمثنى.

---

[9] https//addustor.comجريدة الدستور، الصناعة في العراق ـ مقومات النهوض وسبل المواجهة.
[10] قاسم الربداوي، مصدر سابق،ص272.
[11] المصدر نفسه.

ولاتقتصر العلاقة بين السكان والاستثمار الصناعي على مايسمى بالكثافة الصناعية فحسب بل نستطيع القول أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي (الصناعي) هي علاقة سببية لها أثر أسترجاعي، إذ أن الشواهد التأريخية المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير الى أن التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين رأس المال قد عمل على تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدل الدخل القومي وبموجب عدة مراحل تنموية عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي، إذ أن أتساع القطاع الصناعي وأستيعابه للسكان في سن العمل حفّز في حينه على أنتقال الايدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما القطاع الزراعي مؤدياً بذلك الى تغيير أنماط الخصوبة، أما التجارب المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تماماً حيث أن التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبب في أرتفاع تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل وأنخفاض نسبة المعالين فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي الى تكوين خزين من رأس المال البشري كانت أستجابة سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج موظفاً بذلك معارفه في تكوين القيمة المضافة كما حدث في بلدان شرق أسيا.[12]

حيث أن تخصيص جزء كبير من الدخل للاستهلاك يأخذ أشكالاً عدة فعندما يتم الاستثمارعن طريق الادخار الخاص فأن الاسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة أدخارها مما يؤدي الى أنخفاض حجم الادخار الكلي وبالتالي أنخفاض مستوى الاستثمار وعندما تكون الاسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدر للادخار فأن أرتفاع الخصوبة يؤدي الى ضغط أجتماعي لزيادة حصة هذه الاسرمن الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك ، وفي حال تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادخار العام فأن أرتفاع معدلات الخصوبة يؤدي الى الى زيادة الانفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار، ويمكن الإشارة الى أن الجديد الذي أضافته تجربة بلدان شرق أسيا على أدوات التحليل هو الاثر الاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعته ويتمثل ذلك في أن أنخفاض أعداد المعالين يؤدي الى رفع معدل الادخار والاستثمار لاسيما في قطاع الصحة والتعليم وهذا بدوره يؤدي الى أنخفاض الخصوبة فما كان سبباً في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التأثيرات الاسترجاعية .[13]

وتعد القوى العاملة (تتمثل بالسكان في سن العمل 15–64 عام).هي الركيزة الأساسية في الأنشطة الاقتصادية ونتيجة للتزايد السكاني الكبير الذي تشهده البلدان العربية أدى ذلك الى زيادة حجم القوى

---

[12].فراس عباس البياتي،الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية ، الطبعة الأولى ، عمان دار غيداء للنشر والتوزيع ،2011، ص36–37 .

[13]فراس عباس البياتي ،المصدرالسابق ،ص37.

العاملة إذ تجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتي مما أنعكس سلباً على التنمية الاقتصادية من خلال أنتشار البطالة بكل أشكالها، أما أهم العوامل المؤثرة في حجم القوى العاملة وهي كالاتي. [14]

1ــ النمو الطبيعي للسكان: يعد النمو الطبيعي للسكان أهم العوامل المؤثرة في حجم القوى العاملة فكلما أرتفعت معدلات النمو الطبيعي للسكان أزداد حجم تلك القوى العاملة.

2ـ الهجرة الوافدة: تشكل الهجرة الوافدة من العوامل المهمة في زيادة حجم القوى العاملة فالبلاد التي تحتاج الى قوى عاملة وتعاني من نقص في ذلك تلجأ للتعويض عن ذلك بأستخدام المهاجرين الوافدين بقصد العمل.

3ـ توفير العديد من الأنشطة الاقتصادية لاسيما في قطاع الصناعة ،فكلما توافرت تلك الأنشطة أزداد حجم القوى العاملة.

4ـ توفير فرص العمل وخفض حجم البطالة فأن ذلك يزيد من حجم القوى العاملة فعلياً.

وينبغي الإشارة الى دور القطاع الصناعي في توفير فرص العمل ليس في العراق فحسب حتى الغرب أعتبروا أن الصناعة لها دور كبير في توفير فرص العمل وعلى حد تعبير بوسينشتاين روداس فأن المنطقة الصناعية تشكل حافزاً قوياً للاستثمار لانها يمكن أن تستحوذ على الاقتصاديات الخارجية المتقلبة ويمكن لمناطق التواجد الصناعي أن توفر قدراً كبير من فرص العمل للسكان سواء في مناطق تواجدها وحتى للمناطق القريبة لها. [15] ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من المناطق العراقية ومثال على ذلك منطقة عويريج في محافظة بغداد تعد أهم منطقة للتركز الصناعي إذ تتركزفيها العديد من الشركات الصناعية العراقية والمستثمرة مما أسهم في توفير فرص عمل لسكان المنطقة وللعديد من مناطق بغداد إذ من المتوقع

أن تصبح منطقة جاذبة للسكان بفعل توسع النشاط الصناعي فيها سواء للمشاريع الصناعية العراقية أو الأجنبية المستثمرة .

3-السكان والقوى العاملة في القطاع الصناعي العراقي

[14] قاسم الربداوي،مصدر سابق،ص407ــ408.

([3]) David M.smith ,Industrial Location An Economic Geographical Analysis, Wiley International Edition,1971,p488.

يقصد بالسكان العاملين هم جميع العاملين ومن ضمنهم العمال الاجراء وأصحاب العمل والمشتغلون برواتب وأفراد العائلة العاملون من دون أجر ولايدخل ضمنهم الطلاب وربات البيوت والمتقاعدين والذين يعيشون في كنف الغير . [16]

وفيما يخص العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية فقد جرى بعض التعديل على التصنيف الأساسي الدولي الصناعي الموحد لأنواع النشاط الصناعي الموحد وأنواع النشاط الاقتصادي من قبل الجهة المختصة في هيئة الأمم المتحدة في عام 1958وبمقتضى ذلك تصنف جميع أنواع النشاط الاقتصادي الى الأصناف الاتية . [17]

1ـ الزراعة والصيد البري والبحري والغابات

2ـ المناجم والمقالع

3ـ القطاع الصناعي

4ـ الكهرباء والغاز والماء

5ـ البناء

6ـ البيع والتجارة

7ـ النقل والتخزين والمواصلات

8ـ التمويل والتأمين والعقار والخدمات التجارية

9ـ الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية

10ـ أنواع الأنشطة الأخرى غير المصنفة

أما في العراق فقد يرى الخبراء في الشأن الاقتصادي ضرورة دعم وتفعيل القطاع الصناعي الخاص لان تفعيل القطاع الخاص سيسهم بتوفير الملايين من فرص العمل للعاطلين والخريجين إذ أن القطاع الصناعي لوحده يستوعب عدد كبير من العاملين ولكن بفعل العديد من العوامل هناك صناعات عديدة متوقفة وفي حال تشغيلها يمكنها توفير العديد من فرص العمل إذ أن تشغيل مصانع القطاع الخاص سيوفر سلعاً أستهلاكية وبالتالي يقل الاعتماد على السلع المستوردة .

علماً أن هناك العديد من الخطوات يمكن أتباعها لدعم القطاع الصناعي الخاص سواء عن طريق القروض الميسرة أو تفعيل القوانين المهمة التي تحمي المنتج الوطني وقد تم الإشارة الى الستراتيجية التي تهدف الى تفعيل القطاعات الإنتاجية المتمثلة بقطاع الصناعة وغيره من القطاعات الأخرى من

([16]) صادق مهدي السعيد،العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة، جامعة بغداد،مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ـ بغداد،1978،ص86.

([17]) المصدر نفسه ،ص 96.

أجل توفير فرص العمل للعاطلين وتتمثل هذه الاستراتيجية بمنح قروض ميسرة للشباب العاطلين عن العمل إذ يمنح كل 7ـ10 أشخاص قرض يقدر بـ 100 الى 200مليون دينار لأنشاء مصنع صغير لانتاج مادة أستهلاكية وفي الوقت نفسه تقوم الدولة بحماية المنتج من خلال منع الاستيراد وألزام الجهات الحكومية وغير الحكومية بالتعاقد مع هذه المصانع لشراء منتجاتهم تشجيعاً للمنتج الوطني. [18] *لذا يمكن القول أن للصناعة الدور الفاعل في خفض معدل البطالة في العراق وتوفير فرص العمل لفئة الشباب سواء يمتلكون تحصيل دراسي أولا يمتلكون وبالتالي هذا من شأنه رفع معدل الدخل الفردي وفي نفس الوقت فأن جذب الاستثمارات في قطاع الصناعة من شأنه تنوع الصناعة العراقية وهذا يعني تنوع فرص العمل .*

4- قوانين العمل في العراق

تأثر العراق بأنظمة العمل في مختلف دول العالم لحماية اليد العاملة العراقية لذا فقد صدرت العديد من قوانين العمل ومنها قانون العمل رقم (1) لعام 1958 والذي نص على أن الاعمال والمهن في العراق من حق العراقيين وحدهم وقد أصبح لزاماً على من يريد العمل في العراق أن يكون عراقياً غير أن قانون العمل رقم (151) لعام 1970 نص على أن العمل هو النشاط النوعي ، المميز للخصائص الإنسانية وهو مصدر كل أنتاج وثروة وحضارة وخير لذلك فهو حق طبيعي للافراد ، وواجب مقدس عليهم في هذا القانون ووفقاً لهذا القانون لم يحصر العمل في العراق بالعراقيين وحدهم. [19]

أما القوانين الحديثة في العراق ومنها قانون العمل رقم (37) لعام 2015 وقد نص على الاتي[20]. المادة ـ 17 ـ تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى اللجنة العليا لتخطيط وتشغيل القوى العاملة برئاسة الوزير وعضوية ممثلين عن كل من الوزارات المعنية وعن منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

المادة ـ19 ـ يتولى قسم التشغيل في الدائرة تقديم خدمات تشغيل العمال والباحثين عن العمل وأصحاب العمل مجانا وحسب الفرص المتاحة، التعاون مع القطاعات (العام ـ الخاص ـ المختلط)

---

[18] https://alsabaah.iq أرشيف جريدة الصباح ، أقتصادية ،2020/3/3.

[19] صادق مهدي السعيد، مصدر سابق،ص268.

[20] الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد 4386، 2015، ص 9ـ ص11.

والتعاوني المعني بتنظيم سوق العمل لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها وتطوير الموارد البشرية .

المادة–21– يلتزم صاحب العمل بأبلاغ قسم التشغيل في منطقته عن الشواغر الموجودة لديه خلال مدة لاتزيد عن (10) أيام من حدوث الشاغر وعلى قسم التشغيل أبلاغ الباحثين عن العمل بذلك وفقاً لعدة أجراءات منها

ــ يقدم صاحب العمل طلب الى قسم التشغيل في منطقته يبين فيه نوع العمل المطلوب والمواصفات التي يشترط توافرها في الباحثين عن العمل.

ـ يلبي قسم التشغيل الطلب في حال توافر العامل المطلوب.

ـ تبليغ صاحب العمل بكتاب الترشيح أو الاعتذار عن تلبية الطلب خلال (15) يوم من تأريخ الطلب

المادة–30– يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة ما لم يكن حاصلاً على أجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد وفق التعليمات ، وهذا ما جعل أغلب المستثمرين الاجانب يلجأون الى تشغيل العاملين العراقيين لتجاوزأجراءات الحصول على أجازة عمل للعاملين الأجانب مما أسهم في توفير العديد من فرص العمل بفعل مشاريع الاستثمارلاسيما في قطاع الصناعة.

كما أشار التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 الى تشجيع المستثمرين العراقيين والأجانب بالمشاركة مع العراقيين من خلال توفير قروض وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الأخرى على أن يراعي أنجاز المستثمر نسبة 25% من المشروع وبضمان منشأت المشروع وتمنح قروض ميسرة على أن يراعي أستخدام أيدي عاملة عراقية تتناسب وحجم القرض. [21]

5-القوانين الداعمة للاستثمار الصناعي في العراق

من أهم القوانين العراقية في مجال الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط هو قانون رقم (20) لعام 1998 إذ يهدف هذا القانون الى الاتي [22]

1ـ تشجيع الاستثمار الصناعي في القطاعين الخاص والمختلط والسعي الى تطوير أنشطتهما.

---

[21] الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق،العدد 4393، 2016، ص9.

[22] وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لعام 1998.

2ـ توفير المرونة ووسائل الدعم للقطاعين الخاص والمختلط من أجل ضمان مساهمتهما في تحقيق التنمية الصناعية ونمو الدخل القومي العراقي.

3ـ تنظيم أشراف الدولة على كافة المشاريع الصناعية.

4ـ تحديد الضوابط من أجل منح المساعدات والاعفاءات المالية لضمان التطويرالصناعي المنسق والمتوازن ضمن أطار خطة التنمية.

أما بالنسبة للضوابط والمعايير التي فرضها القانون على المستثمر بشأن أجازة المشروع الصناعي فقد تضمنت الاتي. [23]

1ـ للمستثمر الحرية في أختيار (نوع الصناعة، مكانها، عدد المكائن والمعدات الداخلة في المشروع، تكنولوجيا المشروع)

2ـ ينبغي أن يخضع أنتاج المشروع للمواصفات المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

3ـ ينبغي أن تكون أقامة المشاريع الصناعية الجديدة في المناطق الصناعية المحددة أما المشاريع القائمة فيسمح بتوسيعها وتطويرها في موقعها.

4ـ على مالك المشروع الصناعي الحاصل على أجازة التأسيس المباشرة في تأسيس المشروع خلال سنة واحدة من تأريخ منحه الاجازة وأن يكمل المشروع خلال ثلاث سنوات من تأريخ منح الاجازة وللمديرية العامة للتنمية الصناعية منحه تمديدا لمدة سنة واحدة فقط.

5ـ أما أهم الضوابط التنفيذية لمنح أجازة الاستثمار فتتمثل بمنح أجازة التأسيس بناءً على طلب المستثمر الصناعي في حال توفرت في المشروع الضوابط والمعايير المقررة.

6ـ تتولى مديرية التنمية الصناعية النظر في طلب أقامة المشروع الصناعي المقدم من المستثمر .

ثم أصدار القرار بأجازة المشروع خلال خمسة عشر يوماً من تأريخ تقديم الطلب بعدها تقوم الجهات المعنية بتفيذ القرار وتوفير الخدمات اللازمة من ماء وكهرباء ووقود....ألخ

وقد تحدث تغيرات في المشروع الصناعي بعد أنشاءه وتشمل هذه التغيرات بتجزئة المشروع أو نقل جزء من مكونات الخطوط الإنتاجية الى موقع أخر أو الدمج ويتم من خلال توحيد أجازتين أو أكثر لمشاريع صناعية بأجازة واحدة ويقد يحدث توقف في عمل المشروع لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر بفعل عدم توفر مقومات الاستمرار في الإنتاج الصناعي أو عدم أمكانية تصريف المنتجات الصناعية مما

[23] وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قانون الاستثمار الصناعي ،المصدر السابق

يسبب خسارة كبيرة في حال عدم أنتقال المشروع من موقعه الى موقع أخر وفق الضوابط المقررة لأجازة المشروع الصناعي وشروط الإقامة في المناطق المسموح أقامة الصناعة فيها، حينها ينبغي أعلام المديرية العامة من أجل تطبيق المادة(16) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لعام 1998

6-الفرص الاستثمارية

الفرص الاستثمارية يقصد بها المشاريع والأفكار الاستثمارية المتاحة والتي يمكن أستغلالها لادارة الأموال سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، والاستثمار بشكل عام يهدف الى توجيه الأموال الى مشاريع يمكن من خلالها تحقيق عوائد مالية في المستقبل كما أن الاستثمار يسهم بشكل واضح في خلق العديد من فرص العمل وهذا بدوره يحّسن الحياة الاقتصادية للمجتمع إذ إن عملية الاستثمار الصناعي ترتبط بالاقتصاد ففي حال أنشاء مشروع استثماري جديد يتطلب استثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيا مما يترتب على ذلك توفير فرص عمل جديدة وتحفيز النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات لاتقتصر فقط على القطاع الصناعي إذ تعزز التنافسية الاقتصادية وتطور الصناعات وتنوع مصادر الدخل ولكن في العراق واجه الاستثمار في قطاع الصناعة العديد من العقبات منذ عام 2003 وتمثلت بالاتي. [24]

1ـــ المخاطر المالية:ـــ ينطوي على عملية الاستثمار الصناعي مخاطر مالية وقد يتعرض المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي الى خسارة جزء أو كل رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي وذلك بفعل تقلبات وتغيرات غير متوقعة في الأسواق المالية أو قد يحدث تدهور في أداء المشروع الاستثماري لذا ينبغي على المستثمرين تنويع أستثماراتهم للحد من المخاطر المالية.

2ـــ قلة المعرفة والخبرة :ـ لذا فأن المستثمرين لاسيما في القطاع الصناعي ينبغي لهم أستشارة خبراء ماليين مؤهلين قبل الشروع في عملية الاستثمار.

3ـــ قلة السيولة المالية:ـــ فقد يكون لدى المستثمر رأس مال مرتبط بأستثمارات لفترة طويلة وفي حال الحاجة الى سيولة مالية سريعة فقد يواجه المستثمر صعوبة في استعادة الأموال المستثمرة.

4ـ التغيرات السياسية والاقتصادية:ـــ إذ أن التدهور الاقتصادي والأزمات العالمية تؤثر سلباً في أداء الاستثمارات في قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن وجود العوائق لا يوقف عملية الاستثمار وذلك لاهميته في العديد من المجالات ومن أهمها هو توفير فرص العمل لاسيما في العراق بفعل الحاجة الماسة لذلك إذ ينبغي في حال السماح للاستثمارات

[24] https://www.deal-tr.com أهمية الاستثمار وعوائقه.

الأجنبية في قطاع الصناعة داخل العراق أن يكون مشروط بتشغيل اليد العاملة العراقية لاسيما وإن وزارة الصناعة العراقية تعلن سنوياً عن العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الصناعة إذ تم الإشارة الى ذلك سابقاً.

الاستنتاجات

1ـــ أعلنت وزارة الصناعة العراقية عن خطتها الاستثمارية لعام 2023 والتي أشتملت على العديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة ولكن مشكلة العراق الحقيقة تكمن في أدراة أقتصاده التي تواجه العديد من التحديات وكان من أهمها الاعتماد على السلع المستوردة وركود الصناعة المحلية.

2ـــ هناك علاقة بين المواقع الصناعية والعاملين إذ يلاحظ أن التواجد الصناعي في منطقة معينة يعد نقطة جاذبة للسكان لانه يوفر العديد من فرص العمل.

3ـــ من أجل تحقيق الهدف من عملية الاستثمار لاسيما توفير فرص العمل ينبغي دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية وتقييم المشروع الصناعي لمعرفة الجدوى الاقتصادية وأعداد دراسة عن نوع التكنولوجيا والخدمات الصناعية ، فضلا عن وضع الحلول للمشكلات المحتملة في الإنتاج الصناعي.

4ـــ هناك علاقة بين الاستثمار الصناعي والتواجد السكاني وهذا ما أوجد نمط من أنماط التوزيع الجغرافي للسكان يطلق عليه الكثافة الصناعية إذ يتم حسابها من خلال قسمة عدد العاملين في الصناعة على مساحة الأرض المستثمرة صناعياً.

5ـــ هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة وتمثلت هذه العوامل (النمو الطبيعي للسكان ـــ الهجرة الوافدة ـــ أستحداث صناعات عديدة ـــ توفير فرص العمل)

6ـــ يلاحظ في العراق أن القطاع العام الصناعي هو الأكثر أستيعاباً للايدي العاملة وفق السياسة الصناعية التي تم تطبيقها في العراق والتي أعطت دور لشركات القطاع العام في توفير فرص العمل وفي الوقت نفسه فأن هذا القطاع فيه نسبة فائض كبيرة للايدي العاملة أما هذا الفائض فهو أقل في القطاع المختلط والقطاع الخاص.

7ـــ صدّر العراق العديدمن القوانين التي تهتم بالعمل وكانت تنص على أن الاعمال والمهن في العراق تخص العراقيين فقط ولكن قانون العمل المرقم (151) لعام 1970 أشار الى أن العمل هو

مصدر كل أنتاج وثروة وحضارة وخير ووفقاً لهذا القانون لم يقتصر العمل في الكثير من المشاريع على العراقيين فقط أذ أن تواجد اليد العاملة الأجنبية في العراق من الممكن أن تسهم في تبادل الخبرات والمهارات مع اليد العاملة العراقية لاسيما في المشاريع الاستثمارية .

8ــ من أهم القوانين الداعمة للاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط في العراق هو قانون رقم (20) لعام 1998 ويعد من أهم القوانين التي تشجع الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص والمختلط .

المـقـتـرحـات

1ــ تطبيق قانون حماية المنتجات العراقية المرقم (11) لعام 2010 وفي حال تحقيق هذا القانون فأن الصناعة العراقية تستطيع تحقيق استراتيجية أحلال الوارد وفي حال تم تنفيذ قانون حماية المنتج ينبغي تطبيقه على المنتجات التي تشابه المستورد من حيث الجودة وذلك عن طريق رفع الأجور الكَمركَية عليها وخفضها بالنسبة للمواد الأولية التي لا تُنتج داخل العراق.

2ــ في حال منح الشركات الأجنبية فرصة الاستثمار في قطاع الصناعة داخل العراق ينبغي الفرض على هذه الشركات تشغيل الايدي العاملة العراقية بنسبة 70% من عدد العاملين فيها

3ــ لضمان تحقيق الهدف من عملية الاستثمار الصناعي وهو توفير فرص العمل ينبغي توطن مشاريع الاستثمارالصناعي قرب المستوطنات الحضرية إذ أن هناك أهداف متبادلة لكلا الجانبين فأن توطن الصناعة قرب المستوطنات الحضرية يجعل الصناعة توفر فرص عمل للايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة وبنفس الوقت فأن هذه المستوطنات توفر سوقاً للمنتجات الصناعية .

4ـ تحقيق الانفتاح الاقتصادي ليس فقط على مستوى أستيراد السلع والمنتجات بل ينبغي تحقيق الانفتاح التكنولوجي أيضاً على مستوى نقل الخبرات والمعرفة التكنولوجية عن طريق منح الفرص الاستثمارية لشركات أجنبية وتشغيل أيدي عاملة عراقية وأجنبية.

5ـ ينبغي تنشيط الصناعة المحلية من خلال توفير البنية التحتية وأعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية المتوقفة لاسيما في شركات القطاع الصناعي العام وأضافة خطوط أنتاجية جديدة وفق الحاجة مما يسهم في توفير فرص عمل جديدة .

6ــ تنمية القطاع الخاص إذ ينبغي تنشيط الشراكة بين القطاع العام والخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

7ــ ينبغي أن لايبقى العراق معتمداً فقط على واردات النفط إذ أن العراق يمتلك العديدمن الموارد الطبيعية غير مستثمرة من الممكن أستثمارها وتحقيق الفائدة منها في توفير فرص العمل.

8ـ توفير قاعدة بيانات دقيقة للمستثمرين عن المناطق التي تتوفر فيها أمكانات أقتصادية تسهم في نجاح مشاريع الاستثمار الصناعي فيها.

9ـ تقديم التسهيلات من قبل وزارة الصناعة عن طريق سن القوانين التي تسهم في جذب الاستثمارات لاسيما في المناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة.

10ــ أعادة تشغيل جميع المصانع المتوقفة عن الإنتاج والتابعة الى القطاع الصناعي العام عن طريق أعلانها كفرص أستثمارية أمام القطاع الصناعي الخاص.

مصادر البحث

1-David M.smith ,Industrial Location An Economic Geographical International

Edition,1971,p488

2.www.deal-tr.com (بلا تاريخ). أهمية الاستثمار وعوائقه.

3ــ أزهر سعيد السماك، *جغرافية الصناعة بمنظور معاصر* (المجلد الطبعة الاولى). جامعة الموصل، العراق: دار أبن الاثير للطباعة والنشر. (2008).

4ـ وزارة التخطيط العراقية / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ،الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق.، بغداد، العراق/ (2018)

5ــ https//addustor.com جريدة الدستور، الصناعة في العراق ـ مقومات النهوض وسبل المواجهة.(بلا تاريخ)

6ــ وزارة الصناعة والمعادن العراقية / دائرة الاستثمارات ،الفرص المتاحة للتشكيلات العامة المرتبطة بوزارة الصناعة والمعادن للمشاركة مع القطاع الخاص لعام 2023. بغداد، العراق / ، (2023)

7ـ الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4393، (2016) .

8ـ الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4386 ،(2015).

9ـ (2019). تقرير مناخ الاستثمار في العراق. قسم دراسات السوق. بغداد: وزارة التخطيط العراقية.

10ـ https://alsabaah.iq أرشيف جريدة الصباح ، أقتصادية ،2020/3/3

11ـ حسين عبد الله الوطبان ، معجم مصطلحات الصناعة والاعمال، العبيكان للنشر. (2002).

12ـ صادق مهدي السعيد ، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة. بغداد: مؤسسة الثقافة العمالية، (1978).

13ــ صبحي أحمد الدليمي. جغرافية الصناعة من منظور معاصر، دار أمجد للنشر, (2018).

14ـ فراس عباس البياتي ، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية (المجلد الاولى)، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع. (2011).

15ــ قاسم الربداوي. المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية. منشورات جامعة دمشق. (2013 ــ 2014).

16ـ وزارة الصناعة والمعادن العراقية. قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20). المديرية العامة للتنمية الصناعية. (1998).

17ـ ياسمين يسري خليل الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية. المنهل للنشر. (2016)